وان اي قوقعة اقليمية ليست خطراً داهماً علينا فحسب، بل على اشقائنا العرب كذلك» (**المصدر نفسه**).

هذه هي مجمل الظروف التي طرحت في ظلها «الخطة الخمسية». اما الذين سينفذونها من مؤيدي الاردن، فما يزالون يقدمون طلباتهم الى سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة لتأمين الحماية لهم بعد اشتداد عزلتهم. وقد اكدت وسائل الاعلام الاسرائيلية، ومنها «يديعوت أحرونوت» مثلاً، ان سلطات الاحتلال، صادقت على ان يستأجر مؤيدو الاردن حراساً شخصيين، وان سلطات الاحتلال زودتهم باسلحة من نوع عوزي (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٥).

ربعي المدهون

تعقيباً على اغلاق مكاتب م.ت.ف.

اسرائيل تبارك الخطوة الاردنية

اقدمت الحكومة الاردنية، بتاريخ ١٩٨٦/٧/٧، على اتخاذ اجراء جديد ضد منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل باغلاق ٢٥ مكتباً من مكاتبها التي انشئت في الاردن بعد العام ١٩٨٢، وبطرد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (ابو جهاد)، من عمان.

وجاء هذا الاجراء منسجماً، تماماً، مع سلسلة الاجراءات التصعيدية التي بدأها الاردن ضد المنظمة إثر خطاب الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) الماضي، التي استهدفت، بشكل واضح، ضرب المنظمة ومس التفاف الشعب الفلسطيني حولها ومعاقبتها، بشتى السبل، لرفضها جميع الضغوط المكثفة التي مورست عليها لاجبارها على الانخراط بالبرامج والتسويات الاسرائيلية ـ الاميركية وللتنازل عن الثوابت الفلسطينية. والجدير بالذكر ان اغلاق المكاتب الفلسطينية في عمان كان مطلباً اسرائيلياً ـ اميركياً منذ فترة طويلة.

دوافع الاجراء الاردني

تعددت وجهات النظر الاسرائيلية حول الدوافع الكامنة وراء الاجراء الاردني الاخير؛ فالبعض ربطها باسباب اردنية وعربية، والبعض الآخر نظر اليها على انها تقاطع مع الانشطة الاسرائيلية ـ الاميركية ـ العربية لتحجيمها في اطار البحث في مخرج للمأزق السياسي الذي وصلت اليه ازمة المنطقة؛ كل من وجهة نظره.

وفي هذا السياق، يرى بعض الدوائر الاسرائيلية ان الاجراء الاردني الاخير يعود الى اربعة اسباب:

«اولاً: اتضح للاردن، في هذا الوقت بالذات، ان الاتصالات السرية للمصالحة بين حركة ' فتح ' وسوريا قد وصلت الى الطريق المسدود.

«ثانياً: تعززت مكانة الملك [حسين] على الساحة العربية بعد التفاهم مع الرئيس السوري